E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2013/IG.1/4
6 August 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل
الدورة الرابعة عشرة
عمَّان، ٩-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

التقدم في تنفيذ بعض مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي: اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة

موجز

يأخذ موضوع تسهيل النقل والتجارة حيزاً كبيراً من عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منذ عام ١٩٩٨، أي منذ اعتماد نظام النقل المتكامل في المشرق العربي الذي يضم ضمن مكوناته الرئيسية اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

وتكرس لجنة النقل حيزاً كبيراً من عملها لرصد التقدم المحرز في إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية في البلدان الأعضاء، نظراً إلى دورها الفعّال في تبسيط الإجراءات المتعلقة بحركة التجارة وتسهيلها، وفي توفير آلية للتنسيق بين جميع الأطراف المشاركة في عمليات النقل والتجارة الدوليين.

وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً عن اللجان الوطنية في بلدان منطقة الإسكوا، بما في ذلك التدابير المتخذة لاستكمال إنشائها وتفعيل دورها في دعم التجارة الدولية وتسهيلها في منطقة الإسكوا. كما تتضمن الاستبيان المعدل حول إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، المعروض على لجنة النقل للنظر فيه واعتماده بالصيغة التي سيتم الاتفاق عليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٣
الفصل		
أولاً- الوضع الراهن للجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في بلدان منطقة الإسكوا	٦-٢٩	٣
ثانياً- الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل لجنة النقل في دورتها الحالية.....	٣٠-٣٢	٨
المرفق- الاستبيان المعدل حول إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في البلدان الأعضاء في الإسكوا		٩

مقدّمة

١- يشغل موضوع تسهيل النقل والتجارة حيّزاً واسعاً من الاهتمام في البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتجارة والنقل. وقد أدرج هذا الموضوع ضمن برامج عمل الإسكوا خلال السنوات الماضية، وخصّصت له أنشطة مختلفة تضمنت عدداً من اجتماعات الخبراء والمؤتمرات وورش العمل التدريبية، بالإضافة إلى أنشطة الدعم الفني.

٢- وتعزيزاً للدور الإقليمي الذي تضطلع به الإسكوا في تسهيل النقل والتجارة، دعت البلدان الأعضاء إلى إنشاء لجان وطنية تعنى بتسهيل الإجراءات المتعلقة بالعمليات التجارية وتبسيطها، وقدمت دعماً فنياً وتقنياً إلى العديد منها.

٣- ووضعت الإسكوا استبياناً مفصّلاً لمتابعة إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، وتفعيل عملها، يقع في ثلاثة أقسام رئيسية. ويتضمن القسم الأول معلومات عن إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة؛ والقسم الثاني معلومات عن تفعيل عمل اللجنة؛ والقسم الثالث معلومات عن الممارسات الجيدة للجنة ومقترحات تطويرها. وعُرض الاستبيان على الدورة العاشرة للجنة النقل (بيروت، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) فاعتمدته. وهو يرسَل سنوياً إلى الدول الأعضاء لملئه وتحديث المعلومات الواردة فيه، وذلك في إطار متابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، ومن ضمنها هذه اللجان.

٤- وفي إطار متابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وبهدف رصد مدى تحقيق أهداف هذا النظام لجهة تعزيز التكامل الإقليمي الاقتصادي ولا سيما من خلال دعم وزيادة وتسهيل التجارة البينية العربية، أضافت الإسكوا قسماً رابعاً على الاستبيان، طلبت فيه من الدول الأعضاء تزويدها بمعلومات عن مدى تأثير تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي على النقل والتجارة بين دول المنطقة.

٥- وكما جرت العادة في الدورات السابقة، فالمطلوب من لجنة النقل في دورتها الرابعة عشرة مراجعة الاستبيان المعدل كما هو مفصل في المرفق لهذه الوثيقة وإبداء ملاحظاتها عليه ومن ثم اعتماد الصيغة التي سوف يتم الاتفاق عليها كي يصار إلى إصدار توصية إلى الدول الأعضاء لملئه وإعادته إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا في فترة زمنية محددة.

أولاً- الوضع الراهن للجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في بلدان منطقة الإسكوا

٦- يرد فيما يلي ملخص لما أنجزه كلّ من البلدان الأعضاء على صعيد إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة وتفعيلها بناءً على المعلومات المتوفرة في التقارير الوطنية وفي الاستبيان الخاص بهذه اللجان.

٧- المملكة الأردنية الهاشمية[(١)]: انشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ ٢٠ شباط/فبراير٢٠٠٣ وتمت إعادة تشكيلها في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويتمثل القطاع

(١) تم إرسال الاستبيان الخاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

العام في اللجنة بنسبة ٧٧,٨ في المائة بينما يتمثل القطاع الخاص فيها بنسبة ٢٢,٢ في المائة. ويترأس اللجنة وزير النقل وتتألف عضويتها من وزير المالية، ووزير الصناعة والتجارة، ووزير التخطيط والتعاون الدولي، ووزير الداخلية، ووزير الأشغال العامة والإسكان، ومدير دائرة الجمارك العامة، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية – شركة تطوير العقبة، والمدير التنفيذي التجاري – ميناء حاويات العقبة، والسلطة البحرية الأردنية، ومؤسسة الموانئ، وغرفة صناعة الأردن، وغرفة تجارة الأردن، ونقابة ملاحة الأردن، ونقابة أصحاب شركات ومكاتب التخليص ونقل البضائع، وجمعية المصدرين الأردنيين، ونقابة أصحاب السيارات الشاحنة الأردنية العمومية، ونقابة وكلاء الشحن اللوجستية الأردنية، ومؤسسة الخط الحجازي الأردني، ومؤسسة سكة حديد العقبة. أما لجهة القطاع الخاص، فتتضمن عضويتها ممثلين عن التجار (مصدرون ومستوردون)، وعن مقدمي الخدمات (وكلاء الشحن ووسطاء النقل ومخلصي الجمارك والوكلاء البحريين)، وعن شركات النقل والإدارة والتشغيل، وعن الاتحادات والجمعيات والنقابات المعنية.

٨- وتعقد اللجنة اجتماعاتها ثلاث مرات سنوياً أو أكثر، حسب ما تقتضي الحاجة. ولديها أمانة تنفيذية مكونة من ستة موظفين، ولجنة فنية متخصصة بتسهيل النقل، تضم أربعة وعشرين عضواً وتجتمع شهرياً بشكل منتظم وبحسب الحاجة.

٩- وتتلقى اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الأردن مساعدات فنية من الإسكوا ومن الاتحاد الأوروبي، وتمولها الحكومة والقطاع الخاص وعدد من الهيئات الدولية عبر مشاريع المساعدات الفنية. وقامت الأمانة التنفيذية للجنة بوضع خطة عمل لتسهيل النقل والتجارة حددت فيها بوضوح المهام الموكلة إلى اللجنة الوطنية واللجنة الفنية.

١٠- الإمارات العربية المتحدة: لم ترسل دولة الإمارات العربية المتحدة أي تقرير عن هذا الموضوع حتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة.

١١- مملكة البحرين: لم ترسل مملكة البحرين أي تقرير عن هذا الموضوع حتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة.

١٢- الجمهورية التونسية: نظراً لحداثة عضوية تونس في الإسكوا، سيطلب إليها تعبئة الاستبيان المحدث وإرساله إلى الإسكوا قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة النقل.

١٣- الجمهورية العربية السورية[٢]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وأعيد تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، ثم أعيد تشكيلها مرة أخرى بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧ ليرأسها وزير التجارة.

١٤- وتضم اللجنة الوطنية في عضويتها وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها المعنية بالطرق والجسور، والموانئ البحرية، والطيران المدني وشركات النقل العامة؛ ووزارة المالية ومصلحة الجمارك العامة التابعة لها

(٢) تم إرسال الاستبيان الخاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وبنوك القطاع العام وشركات التأمين التابعة لها؛ ووزارة التجارة والهيئات التابعة لها والمعنية بتشجيع الصادرات وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ؛ بالإضافة إلى وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي، والصناعة، والصحة، والاتصالات، والمصرف المركزي. ويمثل القطاع العام نسبة ٦٢ في المائة من عضوية اللجنة، مقابل ٣٨ في المائة للقطاع الخاص. وتتألف عضوية القطاع الخاص فيها من ممثلين عن القطاع التجاري (مصدرون ومستوردون)؛ وممثلين عن مقدمي الخدمات، مثل وسطاء النقل ووكلاء الشحن ومخلصي الجمارك والوكلاء البحريين؛ وممثلين عن الغرف التجارية والصناعية؛ وممثلين عن الاتحادات والجمعيات والنقابات. وللجنة أمانة تنفيذية متفرغة جزئياً تضم تسعة موظفين، وتعقد اجتماعاتها الدورية مرتين في السنة. وقد أنشئت لجان فرعية متخصصة تابعة لها، مثل لجنة النقل والمواصلات، ولجنة الجمارك، ولجنة الممارسات التجارية، ولجنة الاتصالات، ولجنة المعلومات التجارية، ولجنة المصارف والتأمين، وهي تجتمع دوريا وعند الضرورة.

١٥- ولا توجد ميزانية محدّدة أو جهات تمويلية خاصة للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة أو للجانها الفرعية في الجمهورية العربية السورية. ويشكل ضعف التمويل أحد أبرز العقبات التي تواجهها. وتتولى اللجنة الوطنية ولجانها الفرعية تنفيذ أنشطة متعددة، منها عقد الاجتماعات الدورية، ومناقشة الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملها، واقتراح الآليات المناسبة لرفعها إلى الجهات المختصة. وتعمل اللجنة الوطنية حالياً على إنشاء صفحة إلكترونية تفاعلية على موقع وزارة الاقتصاد والتجارة، لعرض مهام اللجنة والاستفادة من المقترحات الواردة إليها.

١٦- جمهورية السودان: قام السودان بتشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة استرشاداً بدليل إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الإسكوا. ويتولى وزير النقل والطرق والجسور رئاستها، ويشغل وزير الدولة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني منصب نائب الرئيس. وتضم اللجنة وكيل وزارة النقل والطرق والجسور، ووكيل وزارة التجارة الخارجية، ووكيل وزارة الزراعة والصناعة، ووكيل الزراعة والغابات، ونائب محافظ بنك السودان، ومدير عام شرطة الجمارك، ومدير عام الهيئة القومية للمواصفات والمقاييس، ومدير عام الهيئة القومية للطرق والجسور، ومدير عام هيئة سكك حديد السودان، ومدير عام هيئة الموانئ البحرية، ومدير عام بنك تنمية الصادرات، ورئيس اتحاد أصحاب العمل السوداني، ورئيس اتحاد غرف النقل السوداني.

١٧- جمهورية العراق[٣]: تم تشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة برئاسة وزير النقل وعضوية وكيل وزارة التجارة ومستشار وزير المالية كنائبي لرئيس اللجنة، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع العام والخاص. وقد عقد الاجتماع الأول للجنة برئاسة وزير النقل وحضور ممثلين عن القطاعات المعنية حيث تمت تسمية الأمين التنفيذي للجنة. ويتم حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل الأمانة التنفيذية.

١٨- سلطنة عُمان: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في عُمان بموجب قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٣) وردت المعلومات الخاصة باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة ضمن تقرير جمهورية العراق حول متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة عشرة للجنة النقل المرسل بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٩- ويتولى وكيل وزارة الاقتصاد الوطني للشؤون الاقتصادية رئاسة اللجنة الوطنية التي لا تتبع لرئيس الوزراء. وتتألف عضويتها من ممثلين عن وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها، وهي مؤسسات الطرق والجسور، والموانئ البحرية؛ ووزارة الصناعة؛ ووزارة الاتصالات؛ ومصلحة الجمارك. كما تضم ممثلين عن الغرف التجارية والصناعية، والمركز العُماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. ويتمثل القطاع العام بنسبة ٦٠ في المائة فيها، والقطاع الخاص بنسبة ٤٠ في المائة. وللجنة أمانة تنفيذية. وتموّل اللجنة من ميزانية الحكومة مباشرة، وتعقد اجتماعاتها دورياً، مرتين في العام. ويتألف فريق عملها من ممثلين عن وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة التجارة، ووزارة الصناعة، ووزارة النقل والإتصالات، وشرطة عُمان السلطانية، والمركز العُماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وغرفة تجارة وصناعة عُمان. وقد نجح هذا الفريق في حصر اللجان التي تعنى بقطاعي التجارة والنقل في السلطنة، ومراجعة وتحليل الدراسات التي أعدتها، والبحث في الصعوبات والعوائق التي تواجه قطاعي النقل والتجارة، ودراسة أهم ما توصلت إليه تلك اللجان من قرارات وتوصيات. وفي هذا السياق، قام فريق العمل باستطلاع آراء مجموعة من الشركات والمصانع العاملة في السلطنة والتي تقوم بتصدير منتجاتها أو استيراد المواد الخام، بالإضافة إلى شركات النقل البري وشركات النقل الجوي وشركات النقل والملاحة البحرية بشأن العوائق الرئيسية التي تواجهها. وعلى ضوء ذلك، أُعدّت دراسة عن الصعوبات والعوائق التي تواجه قطاع التجارة والنقل في السلطنة، رُفعت على أساسها توصيات ومقترحات إلى الهيئات المختصة لمعالجتها. ومن الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها اللجنة الوطنية إعداد دراسة حول تعزيز دور السلطنة في التبادل التجاري، تضمنت مجموعة من التوصيات التي تمّ اعتماد عدد منها لمعالجة المعوّقات القائمة وتسهيل الإجراءات المتبعة في مجال التشريعات والأنظمة ووسائط النقل التجاري، بالإضافة إلى البنى الأساسية. وتتولى اللجنة حالياً متابعة تنفيذ هذه التوصيات لدى الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص.

٢٠- فلسطين: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتتبع اللجنة لمجلس الوزراء ويترأسها وزير النقل، ويشغل وكيل وزارة الإقتصاد الوطني ووكيل وزارة المالية منصبي نائبي الرئيس. وتتكون عضوية اللجنة من وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها، وهي الموانئ البحرية والطيران المدني والأرصاد الجوية وسلطة الترخيص؛ ووزارة المالية والمؤسسات التابعة لها، وهي مصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب وشركات التأمين التابعة للقطاع العام؛ ووزارة التجارة الخارجية والمؤسسات التابعة لها، وهي اتحاد الغرف التجارية؛ ووزارة الاتصالات؛ والبنك المركزي. ويتمثل كل من القطاع العام والخاص بنسبة ٥٠ في المائة في اللجنة. وتضم عن القطاع الخاص ممثلين عن التجار والمصارف الخاصة والغرف التجارية والصناعية والاتحادات والجمعيات والنقابات المعنية. وللجنة الوطنية أمانة تنفيذية.

٢١- ويتم تأمين الموارد المالية للجنة من الحكومة والقطاع الخاص، ومن هيئات دولية عبر مشاريع المساعدة الفنية. وتعقد اللجنة اجتماعاتها الدورية شهرياً، وعند الضرورة. ومن أهم الأنشطة التي تضطلع بها وضع السياسات الاقتصادية والتجارية ومتابعتها وتنفيذها وتقييمها لتتلاءم مع متطلبات النقل والتجارة؛ وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتحسين البيئة الاستثمارية؛ وفتح آفاق الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي في مجالات النقل والتجارة. وقد أنشئت لجان فرعية متخصصة تابعة لها، مثل لجنة النقل والمواصلات ولجنة الجمارك ولجنة الممارسات التجارية ولجنة الاتصالات ولجنة المصارف والتأمين. وتقوم هذه اللجان بإنجاز المهام الموكلة إليها، ثم تقدم توصياتها وتقاريرها إلى اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة. ومن أهم المعوقات التي تواجه عمل اللجنة إغلاق المعابر ونقص الإمكانيات المادية.

٢٢- دولة قطر: لم تتلقّ الإسكوا أية معلومات من دولة قطر حول إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة حتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة.

٢٣- دولة الكويت: لم يتضمن تقرير دولة الكويت حول متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة عشرة للجنة النقل المرسل بتاريخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ أية معلومات حول إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

٢٤- الجمهورية اللبنانية: شُكّلت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في لبنان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٨ المؤرّخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. غير أن الإسكوا لم تتلقّ أية معلومات عن العمل الذي أنجزته اللجنة حتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة.

٢٥- ليبيا: نظراً إلى حداثة عضوية ليبيا في الإسكوا، سيطلب إليها تعبئة الاستبيان المحدث وإرساله إلى الإسكوا قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة النقل.

٢٦- جمهورية مصر العربية[٤]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وهي تتضمن أمانة تنفيذية ولديها آلية عمل محددة. واستهلت اللجنة عملها في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وشاركت الإسكوا في اجتماعها الثاني في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وقدمت لها الدعم الفني من خلال دراسة عن "تسهيل النقل والتجارة في جمهورية مصر العربية"، أخذت اللجنة بالكثير من التوصيات الواردة فيها. وفي عام ٢٠٠٧، وبناءً على طلب وزارة النقل المصرية، تمّ تحديث الدراسة على ضوء التقدم المحقق في كافة المجالات المتعلقة بالنقل والتجارة في مصر. كذلك استعانت اللجنة بخبير من الإسكوا في عام ٢٠١١ لتحديث بيانات الدراسة ومخرجاتها، وتعمل وزارة النقل التي تتولى رئاستها حالياً على تنفيذ توصيات الدراسة وإزالة المعوقات التي تحول دون تسهيل النقل والتجارة.

٢٧- المملكة العربية السعودية[٥]: صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ القاضي بأن تتولى الهيئة العامة للاستثمار مهام إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة. وأوفدت الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خبيراً لتقديم المشورة الفنية في هذا المجال. ورُفع طلب إلى مجلس الوزراء لاستصدار قرار بتشكيل اللجنة من القطاعين العام والخاص ولم يتم تحديد نسبة مشاركة الجانبين. ومن المقترح أن تضم عضوية اللجنة من القطاع العام كل من وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها مثل مؤسسة الطرق والجسور والطيران المدني؛ ووزارة المالية والمؤسسات التابعة لها كمصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب، وبنوك القطاع العام، وشركات التأمين التابعة له؛ ووزارة التجارة؛ ووزارة الداخلية والمؤسسات التابعة لها كأجهزة الأمن والمرور، وأجهزة الشرطة؛ ووزارة الزراعة؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة الاتصالات؛ وغيرها. أما القطاع الخاص فيتمثل بالتجار (مصدرون ومستوردون) ومقدمي الخدمات في مجالي التجارة والنقل، بالإضافة إلى ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار.

---

(٤) وردت المعلومات الخاصة باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة ضمن تقرير جمهورية مصر العربية حول متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة عشرة للجنة النقل المرسل بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٥) تم إرسال الاستبيان الخاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢٨- المملكة المغربية: نظراً لحداثة عضوية المملكة المغربية في الإسكوا، سوف يُطلب إليها تعبئة الاستبيان المحدث وإرساله إلى الإسكوا قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة النقل.

٢٩- الجمهورية اليمنية: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بقرار من مجلس الوزراء في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، وتمت إعادة تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٩. واللجنة تابعة لمجلس الوزراء، ويترأسها وزير النقل، ويشغل نائب وزير المالية ونائب وزير الصناعة منصب نائبي الرئيس. وتضم عضوية اللجنة وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها، وهي الموانئ البحرية والطيران المدني وشركات النقل العامة؛ ووزارة المالية والمؤسسات التابعة لها، مثل مصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب، ومصارف القطاع العام، وشركات التأمين التابعة له؛ ووزارة التجارة والصناعة والمؤسسات التابعة لها، مثل هيئات تشجيع الصادرات وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ والمختبرات والمعامل؛ ووزارة الداخلية وأجهزة الأمن والمرور والشرطة التابعة لها. ويتمثل القطاع العام بنسبة ٥٩ في المائة في اللجنة، بينما يتمثل القطاع الخاص فيها بنسبة ٤١ في المائة. وتشمل عضويتها من القطاع الخاص ممثلين عن التجار (مصدرون ومستوردون)، وممثلين عن مقدمي الخدمات (الوكلاء البحريون)، وعن المصارف الخاصة، وشركات التأمين الخاصة، والغرف التجارية والصناعية، والاتحادات والجمعيات والنقابات المعنية. وللجنة أمانة تنفيذية، لكن ليس لديها ميزانية بعد، وهي تعقد اجتماعاتها الدورية كل ثلاثة أشهر. وقد تمّ تشكيل لجان فرعية متخصصة تابعة لها هي: لجنة النقل؛ ولجنة الجمارك؛ ولجنة الممارسات التجارية؛ ولجنة الاتصالات؛ ولجنة المعلومات التجارية؛ ولجنة المصارف؛ ولجنة التأمين.

ثانياً- الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل لجنة النقل في دورتها الحالية

٣٠- اللجنة مدعوة للنظر في الاستبيان المعدل حول إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في البلدان الأعضاء في الإسكوا ومن ثم اعتماده بالصيغة التي سيُتفق عليها. والهدف من الاستبيان هو تزويد الإسكوا بالبيانات والمعلومات التي تبين أثر تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي على زيادة التجارة البينية بين دول المنطقة، بغية تحقيق التكامل الإقليمي المنشود. وستصدر الإسكوا تقريراً عن التكامل الإقليمي العربي ضمن برنامج عملها المطروح على اللجنة للعامين ٢٠١٤-٢٠١٥، يتضمن مؤشرات وبيانات حول مواضيع النقل والتجارة في المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات تستند إلى المعلومات الوطنية التي جرى استخلاصها من الاستبيانات.

٣١- والبلدان الأعضاء مدعوة، في هذا الإطار، إلى استكمال الجهود الحثيثة لإنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة وتفعيلها وفقاً للمعايير المحددة في دليل إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في بلدان الإسكوا، وإلى السعي إلى إيجاد التمويل اللازم لها وللجانها الفرعية. ومن أهم المقترحات في هذا الصدد تخصيص أرصدة من الميزانية العامة للدول لعمل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

٣٢- والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مدعوة إلى زيادة الدعم الفني الذي تقدمه إلى البلدان الأعضاء في مجال تسهيل النقل والتجارة وتفعيل دور اللجان الوطنية، وذلك من خلال تمويلها إما من حساب الدعم الفني للدول الأعضاء أو من خارج الميزانية العادية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة

المرفق

الاستبيان المعدل حول
إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في البلدان الأعضاء في الإسكوا

معلومات عامة

الدولة:
الشخص المسؤول عن ملء
الاستبيان ووظيفته:
رقم الهاتف/الفاكس:
البريد الإلكتروني:
تاريخ ملء الاستبيان:

القسم الأول: إنشاء اللجنة الوطنية
القسم الثاني: تفعيل عمل اللجنة الوطنية
القسم الثالث: الممارسات الجيدة للجنة الوطنية ومقترحات للتطوير
القسم الرابع: مدى تأثير تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي على النقل والتجارة بين دول المنطقة

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة منى فتاح، باحث مساعد، إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا على البريد الإلكتروني: fattahm@un.org.

ملاحظة: يرجى الإجابة على جميع الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان في حال جرى إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدولة. وفي حال عدم إنشائها أو عدم استكمال خطوات إنشائها، يرجى الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان بحسب ما تم إنجازه، خاصة الجزء المتعلق بمعوقات إنشاء اللجنة الوطنية.

القسم الأول: إنشاء اللجنة الوطنية

١- تشكيل اللجنة الوطنية

١-١- هل شملت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة عند تشكيلها جميع الأطراف المعنية (الرجاء التحديد):

☐ الحكومة، نسبة التمثيل: .....
☐ القطاع الخاص، نسبة التمثيل: .....
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....، نسبة التمثيل: .....

١-٢- هل هناك تمثيل حكومي في اللجنة:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فهل يتضمن التمثيل الحكومي في اللجنة الوزارات التالية:

(أ) الوزارة المعنية بالنقل:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد الجهات التابعة لها:

☐ مؤسسات الطرق والجسور
☐ الموانئ البحرية
☐ الطيران المدني
☐ شركات النقل العامة
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(ب) وزارة المالية:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد الجهات التابعة لها:

☐ مصلحة الجمارك
☐ مصلحة الضرائب
☐ بنوك القطاع العام
☐ شركات التأمين التابعة للقطاع العام
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(ج) الوزارة المعنية بالتجارة الخارجية:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد الجهات التابعة لها:

☐ هيئات تشجيع الصادرات
☐ الهيئات المسؤولة عن إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ
☐ المختبرات
☐ المعامل
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(د) وزارة الداخلية (أو ما يعادلها):

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد الجهات التابعة لها:

☐ أجهزة الأمن
☐ أجهزة المرور
☐ أجهزة الشرطة
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(هـ) وزارة الزراعة:

☐ نعم ☐ لا

(و) وزارة الصناعة:

☐ نعم ☐ لا

(ز) وزارة الصحة:

☐ نعم ☐ لا

(ح) وزارة الاتصالات:

☐ نعم ☐ لا

(ط) المصرف المركزي:

☐ نعم ☐ لا

١-٣- هل هناك تمثيل للقطاع الخاص؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فهل يتضمن تمثيل القطاع الخاص الجهات التالية:

(أ) ممثلون عن التجار:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء التحديد:

☐ مصدّرون ☐ مستوردون ☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(ب) ممثلون عن مقدمي الخدمات:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء التحديد:

☐ وسطاء النقل ☐ وكلاء الشحن

☐ مخلّصو الجمارك ☐ الوكلاء البحريون

☐ الوكلاء السياحيون ☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(ج) ممثلون عن شركات النقل والإدارة والتشغيل:

☐ نعم ☐ لا

(د) ممثلون عن البنوك الخاصة:

☐ نعم ☐ لا

(ه) ممثلون عن شركات التأمين الخاصة:

☐ نعم ☐ لا

(و) ممثلون عن الغرف التجارية والصناعية:

☐ نعم ☐ لا

(ز) ممثلون عن الاتحادات والجمعيات والنقابات ذات الصلة:

☐ نعم ☐ لا

٢- الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية

٢-١- من يتولى رئاسة اللجنة الوطنية؟

☐ وزير النقل ☐ وزير التجارة ☐ وزير المالية ☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

٢-٢- ما هو عدد نواب رئيس اللجنة الوطنية وما هو مسماهم الوظيفي؟

عدد نواب الرئيس: .....
مسماهم الوظيفي: .....

٢-٣- هل اللجنة الوطنية تابعة لرئيس مجلس الوزراء؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء تحديد الجهة المسؤولة عن اللجنة الوطنية: .....

٢-٤- هل أعضاء اللجنة الوطنية من الجانب الحكومي من مستوى وكيل وزارة؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء التوضيح: .....

٢-٥- ما هو عدد أعضاء اللجنة الوطنية من:

☐ القطاع العام: .....
☐ القطاع الخاص: .....
☐ جهات أخرى (الرجاء تحديد الجهة والعدد): .....

٢-٦- هل تم إنشاء اللجنة الوطنية بقرار صادر عن مجلس الوزراء؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد رقم القرار الصادر وتاريخه وتزويد الأمانة التنفيذية بنسخة عنه: .....

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء تحديد الجهة التي أصدرت قرار تشكيل اللجنة (.....)

٢-٧- هل تم اتخاذ قرار بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد رقم القرار الصادر وتاريخه وتزويد الأمانة التنفيذية بنسخة عنه: .....

٢-٨- ما هو عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة الوطنية خلال السنة الواحدة؟ .....

٢-٩- هل لدى اللجنة الوطنية أمانة تنفيذية؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فهل الأمانة التنفيذية متفرغة لعمل اللجنة:

☐ كلياً (الرجاء تحديد عدد المتفرغين):.....
☐ جزئياً (الرجاء تحديد عدد المتفرغين):.....

٢-١٠- إلى أي حد تعتبر اللجنة الوطنية راضية عن عدد الموظفين في أمانتها التنفيذية وعن مهاراتهم وخبراتهم؟

٢-١١- هل تعتبر الميزانية المخصصة للجنة الوطنية كافية؟

٢-١٢- من أين تؤمَّن الموارد المالية والعينية للجنة الوطنية وأمانتها التنفيذية؟

☐ الحكومة ☐ القطاع الخاص ☐ الهيئات الدولية من خلال مشاريع المساعدة الفنية
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

٣- تكوين اللجنة/اللجان الفرعية

٣-١- هل أنشئت لجنة/لجان فرعية متخصصة؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء التحديد:

☐ لجنة النقل والمواصلات ☐ لجنة الجمارك ☐ لجنة الممارسات التجارية ☐ لجنة الاتصالات
☐ لجنة المعلومات التجارية ☐ لجنة المصارف والتأمين ☐ لجان أخرى (الرجاء التحديد): .....

٣-٢- ما هي معايير العضوية في اللجنة/اللجان الفرعية؟

٣-٣- متى تنتهي المهمة الموكلة إلى اللجنة/اللجان الفرعية؟

٣-٤- من هم ممثلو/أعضاء اللجنة/اللجان الفرعية؟

٣-٥- كيف تعمل اللجنة/اللجان الفرعية؟

٣-٦- هل تستعين اللجنة/اللجان الفرعية بالمنظمات الإقليمية والدولية؟ وكيف؟

٣-٧- من يمول اللجنة/اللجان الفرعية؟

- ☐ الحكومة
- ☐ القطاع الخاص
- ☐ مشاريع المساعدة الفنية
- ☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

٤- معوقات إنشاء اللجنة الوطنية

٤-١- هل تم تحديد معوقات التجارة والنقل في بلدكم الكريم؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء إرفاق قائمة بهذه المعوقات.

٤-٢- هل اقتُرحت توصيات لإزالة هذه المعوقات؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء إرفاق قائمة بهذه التوصيات.

٤-٣- هل وُضعت خطة عمل لتنفيذ هذه التوصيات؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء إرفاق خطة العمل الموضوعة.

٤-٤- هل تم اعتماد خطة العمل؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فما هي آلية متابعة تنفيذها؟

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء التوضيح:

القسم الثاني: تفعيل عمل اللجنة الوطنية

الرجاء إعطاء نبذة مختصرة عن الأعمال التي تقوم بها اللجنة الوطنية أو اللجان الفرعية لتسهيل النقل والتجارة (دراسة الوضع الراهن ووضع خطة عمل، ومتابعة تنفيذ خطة العمل، وطلب الدعم الفني من الإسكوا، وغير ذلك).

هل تقوم اللجنة الوطنية بتقديم توصيات إلى الحكومة بخصوص الاستثمارات المستقبلية؟

ما هي الأنشطة التي قامت بها اللجنة الوطنية لتحقيق أهدافها؟

ما هي الأنشطة التي تنوي اللجنة الوطنية القيام بها في المستقبل؟

القسم الثالث: الممارسات الجيدة للجنة الوطنية ومقترحات للتطوير

الرجاء تحديد الممارسات الجيدة التي تعتمدها اللجنة الوطنية والتي يمكن أن تستفيد منها البلدان الأخرى.

هل لدى اللجنة الوطنية مقترحات بشأن تطوير وتحسين أدائها؟

الرجاء ذكر معوقات عمل اللجنة الوطنية واللجان الفرعية (إذا وجدت).

ما هي المواضيع التي تتمنى اللجنة الوطنية على الأمانة التنفيذية للإسكوا أخذها في الاعتبار؟

ما هي التوصيات التي تقترحها دولتكم الكريمة على الأمانة التنفيذية للمساعدة في إنشاء أو استكمال إنشاء اللجنة الوطنية؟

الرجاء تزويد الإسكوا بنسخة عن القرار الصادر بإنشاء اللجنة الوطنية وعن الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية واللجنة/اللجان الفرعية.

القسم الرابع: مدى تأثير تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي على النقل والتجارة بين دول المنطقة

١- هل انضم بلدكم إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فمتي تمت عملية الانضمام وما هي المحاور الحدودية الوطنية الداخلة في الاتفاق؟

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء التوضيح:

٢- هل تم البدء بتنفيذ الاتفاق:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فما هي نسبة التنفيذ مع ذكر تفاصيل عن أجزاء المحاور الحدودية مع الدول المجاورة؟

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء التوضيح:

٣- الرجاء تعبئة الجدول التالي للتحقق من أثر اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي على التجارة البينية في المنطقة العربية:

الجدول التالي يوضح تطور حركة التجارة الخارجية والمدة اللازمة للعمليات التجارية البينية العربية والتكلفة المترتبة عليها:

البيان	قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ	بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ			
	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
معدل المسافة المقطوعة من المصدر إلى نقطة العبور على المحور[٦] (كلم)					
المسافة المقطوعة من نقطة العبور إلى المستورد على نفس المحور (كلم)					
تكلفة نقل البضائع من المصدر إلى نقطة العبور (دولار/شاحنة)					
تكلفة نقل البضائع من نقطة العبور إلى المستورد (دولار/شاحنة)					
المدة التي يستغرقها نقل البضائع من المصدر إلى نقطة العبور على الحدود (عدد الأيام)					
المدة التي يستغرقها نقل البضائع من نقطة العبور على الحدود إلى المستورد (عدد الأيام)					
عدد الشاحنات العابرة للحدود (شاحنة/يوم)					

---

(٦) المحور: أي المحور الحدودي المشمول باتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي.